شؤون فلسطينية

الدكتور انيس صايغ

كانت مسألة حجم « شؤون فلسطينية » (من حيث عدد الصفحات وكثافة الكلمات في الصفحة الواحدة) من اكثر المسائل اثارة للنقاش في الاجتماعات التحضيرية التي كانت أسرة التحرير تعقدها باستمرار في أواخر العام الماضي ومطلع العام الحالي اعدادا للمجلة واستعدادا لظهور العدد الاول . وكان معظم المشتركين في البحث يميلون الى تصغير المجلة ، مراعاة لافكار معينة (مثل : ان قارىء اليوم لا فراغ لديه لمطالعة المواد الضخمة ، وأن السبق في الصراع بين الصحف هو للتي تقدم مادتها مقتضبة ، وان الاقلام المؤهلة لمعالجة المواضيع الفلسطينية قليلة ، الخ ..) ومع هذا صدر العدد الاول في ٢٣٦ صفحة (وفي الصفحة الواحدة ما يتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ كلمة ، وهي كثافة شبه قياسية في الطباعة العربية) . وكانت مغامرة ، او هكذا اعتبرها دعاة التصغير . واستمرت المجلة تغامر ، فصدر العددان الثاني والثالث بـ ٢٥٠ صفحة و٢٦٠ صفحة . اما العدد الرابع فصدر في ٣٠٠ صفحة . وكنا ، في كل مرة ، نتستر وراء حجج واعذار . ولست أدري ماذا سيكون عذرنا هذه المرة وقد صدر العدد في ٣٢١ صفحة ؟! انما هناك جواب واحد نستطيع ان نفحم به كل من يشكك في ضرورة توسيع المجلة ، وهو ان القارىء يطالب بذلك . فهل حقا يريد القارىء ذلك ؟ هل هو معنا في مساعينا للنمو (كميا على الاقل) ؟ وهل هو يعتقد ان شؤون فلسطينية تقدم له مادة جديدة وجيدة تبرر استمرار صدورها ونموها ؟ هذا ما نود أن نسمعه من القارىء مباشرة . ونود منه ان يكتب رأيه بصراحة مطلقة ، وان يطلعنا على ملاحظاته واقتراحاته ورغباته في المجلة . خاصة اننا سنبدأ قريبا في اعداد المجلة في عامها الثاني . وكمجلة حية ومتطورة ، نريد من تجربة العام الاول ان تكون العامل الرئيسي في تقرير التبديلات والاضافات والحذوفات . ولكن تجربتنا تبقى ناقصة ومحدودة النتائج اذا لم تكن مدعومة بمئات الرسائل والملاحظات من مئات القراء . وليس الحجم الا واحدا من عشرات الامور التي نحب ان نسمع رأي قرائنا به . فهناك ، ايضا ، المواضيع : ما هي المواضيع التي يجب ان نغطيها وما هي المواضيع التي لا يعتقد القارىء انه يستفيد من قراءتها . وهناك الكتاب : هل يقترح القارىء علينا كتابا معينين يحب أن يقرأهم على صفحات شؤون فلسطينية . والابواب الثابتة : هل يقترح أبوابا جديدة ، أو حذف أبواب سابقة ، أو تعديلا في الابواب الموجودة . وعشرات الاسئلة الاخرى التي نسأل انفسنا بها كلما اجتمعنا لتقرير مادة عدد تال . وبالطبع ، اننا لن نعد (ولا نستطيع أن نعد) بأن ننفذ كل اقتراح ورأي . ولكننا نعد بأن تكون الآراء التي يتفق عليها غالبية القراء ملزمة علينا الى أبعد حد .